مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: فلسفة الحكم: بناء المجتمع السياسي لعراق ما بعد العام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. خميس حزام والي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7171
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 21:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

فلسفة الحكم : بناء المجتمع السياسي لعراق ما بعد العام ٢٠٠٣

أ.م. د.خميس حزام والي(*)
Walikhamis8@gmail@com

الملخص:

تمثل فلسلفة الحكم ركن مهم من بناء المجتمع السياسي لكونها الطريقة التي يختطها النظام السياسي والسلطة السياسية على هديّ الوثائق الرسمية ولا سيما الدستور ، والقرارات، والقوانين، في إدارة شؤون الحكم . وتتباين تلك الطرق وبالتالي فلسفة الحكم من دولة الى أخرى. إختط العراق منذ العام ٢٠٠٣ فلسفة للحكم مغايرة عن تلك التي عرفها قبل العام ٢٠٠٣ ولاسيما فيما يتعلق بمسألة أساسية ومحورية هي الانتقال من مجتمع يرتكز على الاحادية فلسفةً للحكم إلى مجتمع يتخذُ من التعددية فلسفة وسبيلاً للحكم.

المقدمة :

تعد فلسفة الحكم هي الصيغة أو الطريقة التي يختطها النظام السياسي والسلطة السياسية على هديّ الوثائق الرسمية ولا سيما الدستور ، والقرارات ، والقوانين ، في إدارة شؤون الحكم . و تتباين تلك الطرق وبالتالي فلسفة الحكم من دولة الى أخرى . إختط العراق منذ العام ٢٠٠٣ فلسفة للحكم مغايرة عن تلك التي عرفها قبل العام ٢٠٠٣ ولاسيما فيما يتعلق بمسألة أساسية ومحورية هي الانتقال من مجتمع يرتكز على الاحادية فلسفةً للحكم إلى مجتمع يتخذُ من التعددية فلسفة وسبيلاً للحكم.

ومثلت التعددية ركيزة اساسية من ركائز بناء المجتمع السياسي ، تمثلت في السعي من أجل بناء مجتمع سياسي تعددي . ولم تكن مسألة الانتقال تلك مسألة سهلة ، إذا ما

(*)كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد..

علمنا أن الانتقال يحتاج الى اليات رئيسة يجب توافرها لاجل الوصول إلى الغايات المنشودة ، وكان لزاماً علينا أن نعقد مقارنة بين ما كان في العقود السابقة الماضية وما هو كائن الان وصولا الى الحالة الافضل في بناء المجتمع السياسي في العراق ، استناداً إلى فلسفة للحكم جديدة تختلف كلياً عن تلك التي كانت سائدة .

وننطلق في بحثنا هذا من فرضٍ رئيس مفاده " أن السعي باتجاه ترسيخ فلسفة للحكم قائمة على أساس بناء وترسيخ مجتمع تعددي يتطلب توافر مجموعة من الشروط والاليات نابعة من المجتمع ولأجله " . وللبرهنة على صحة أو خطأ الفرض الذي ننطلقُ منه وزعنا البحث على مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول حاولنا من خلالها معالجة الموضوع الرئيس المتمثل بفلسفة الحكم .

تمهيد مفاهيمي : المجتمع السياسي التعددي – بناء الدولة والمجتمع

أولاً : المجتمع السياسي التعددي

تعني الانتخابات التنافسية ان القانون الدستوري المعمول به في بلد ما يقر ظاهرة المجتمع التعددي . ويقال ، لأول وهلة ، ان المجتمع السياسي يتصف بالتعددية عندما تقبل فيه جميع مقتضيات حرية الرأي ، وعندما تترجم إلى أفعال أو وقائع .

وللمواطنين الحق بأن تختلف اراؤهم ، حول سبر الشؤون العامة العادية ، وحول القرارات السياسية التي يجب أن تتخذ لقيادة البلد ، بل وأيضاً حول تنظيم المجتمع وأسسه .[١]

ويرتبط إقرار المجتمع التعددي بالحكم أو بفن الحكم ، ويُحدد البعض فن الحكم عموماً بأنه " فن إدارة شؤون الحكم " ، ويصفه اخرون على وجه التحديد بأنه " الأعمال المنظمة التي تقوم بها الحكومات لتغيير البيئة الخارجية عموماً أو سياسات الدول الأخرى وأعمالها خصوصاً من أجل بلوغ الأهداف التي وضعها صُنّاع السياسة " .[٢]

ويعرفه دنيس روس بالقول : " يمكنني تعريف فن الحكم بأنه معرفة أفضل السبل لدمج واستخدام كل الموارد وكل الادوات العسكرية أو الدبلوماسية أو الاستخباراتية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية، التي نملكها (أو نستطيع توظيفها) لتحقيق أهدافنا". ومن

مستلزمات فن الحكم التأثير على الاخرين سواء أكانوا من أصدقائنا ويشاركوننا غاياتنا أم لا. على أن فن الحكم لا يقتصر على تنسيق جميع الموارد الموجودة بتصرفنا بشكل مباشر أو غير مباشر ، بل يقتضي وضع وسائلنا ضمن سياق أكبر من الأهداف والإمكانيات .[٣]

يُحدد البعض فن الحكم عموماً بأنه " فن إدارة شؤون الحكم " ، ويصفه اخرون على وجه التحديد بأنه " الأعمال المنظمة التي تقوم بها الحكومات لتغيير البيئة الخارجية عموماً أو سياسات الدول الأخرى وأعمالها خصوصاً من أجل بلوغ الأهداف التي وضعها صُنّاع السياسة " .[٤]

ويعرفه دنيس روس بالقول: "يمكنني تعريف فن الحكم بأنه معرفة أفضل السبل لدمج واستخدام كل الموارد وكل الادوات العسكرية أو الدبلوماسية أو الاستخباراتية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية، التي نملكها (أو نستطيع توظيفها) لتحقيق أهدافنا". ومن مستلزمات فن الحكم التأثير على الاخرين سواء أكانوا من أصدقائنا ويشاركوننا غاياتنا أم لا . على أن فن الحكم لا يقتصر على تنسيق جميع الموارد الموجودة بتصرفنا بشكل مباشر أو غير مباشر ، بل يقتضي وضع وسائلنا ضمن سياق أكبر من الأهداف والإمكانيات .[٥]

إن الميل الى المجتمع التعددي والى الانتخابات التنافسية يعود الفضل فيه بكل تأكيد إلى ترسيخ الفردية التقليدية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر على يد أكثرية المفكرين الغربيين من جهة ، كما يعود ، من جهة ثانية ، إلى جملة أسباب تغلب عليها الصفة السوسيولوجية :[٦]

١- اعتمدت التعددية في بلدان سبق لتكوين الأمة فيها أن تكامل ، وبلغ الرشد ، بحيث برزت فيها ، بالنتيجة ، ارادة عيش جماعية اقامت ، ومنذ زمن بعيد ، مجالاً عريضاً ومشتركاً بين مختلف أعضاء المجتمع .

٢- يمكن الظن أيضاً بأن الليبرالية الاقتصادية قد ساعدت على قيام المجتمع التعددي ، لا لأن المجتمع الاقتصادي ذا الصبغة الليبرالية يساعد لكونه تعددياً ، خصوصاً في بداياته ، على انسجام التعددية السياسية مع التنظيم الاقتصادي بل لأن حرمان

الدولة من التدخل الاقتصادي ، يستبعد فئة كاملة من القرارات السياسية الاقتصادية التي تسبب قيام وتكاثر مناسبات التوتر .

ثانياً : بناء الدولة والمجتمع

هنالك ثلاثة أنواع من الدول تحتاج إلى إعادة بناء : دول تحطمت تحطيما شبه كامل كأفغانستان فهي بحاجة إلى ضرورات الاستقرار من ماء وكهرباء وشرطة وغيرها . إذا تحقق الأمن تأتي المرحلة الثانية وهي إنشاء مؤسسات قادرة على الاستمرار بعد خروج القوة الأجنبية . أما النوع الثالث من الدول فهو تلك التي لها مؤسسات لكنها لا تستطيع من القيام ببعض المهام مثل حماية الممتلكات والتعليم الأساس . [٧]

إن تحديد مفاهيم الدولة العراقية المطلوب بنائها ينبع بالأساس من الطبيعة الديمقراطية الحديثة بكل مضامينها وأبعادها . وهذا ما جرى تسميته بالحكم الرشيد ، أي الحكم الذي يستند إلى الإرادة الحرة لجميع المواطنين ويعبر عن رغباتهم ومصالحهم بأسلوب شفاف وفاعل ومؤثر سواء كان ذلك وفق قواعد اللعبة الديمقراطية أو بالوسائل التي تكفل التعبير عن اتجاهات الرأي العام بصورة صادقة . فالحكم الرشيد [٨]، أو الديمقراطي الحقيقي ، يستند إلى جملة من التدابير والتقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية صنع القرارات في الدولة . وهذه العملية ليست إجراءاً بسيطاً بل هي مركب متكامل من السياسات والمواقف والآليات التي تضمن سلامة الرأي الذي تخرج به الدولة وتسعى لتحقيقه على ارض الواقع.[٩]

سعى النقاش بشأن بناء الدولة والتحول إلى الديمقراطية إلى تقييم الفرص المتاحة لعراق ما بعد صدام للتحول من دولة سلطوية إلى دولة ديمقراطية . وتشير الأدلة المقارنة إلى أنه ، حتى في أفضل الظروف ، فان تلك ستكون دائماً مهمة صعبة التحقيق . لكن بالنظر للحقيقة البسيطة التي مفادها أنه في ظل ضعف – إن لم نقل غياب – اللبنات الطبيعية لبناء دولة ديمقراطية ، وهي : الأحزاب السياسية ، وثقافة سياسية تنطوي على قدر من المثل الديمقراطية ، وإدارة سياسية تمتلك مقومات معقولة للتوحيد ، فان آفاق تحقيق ذلك في العراق اقل بكثير مما هو عليه في معظم البلدان الأخرى . وقد ساعدت التحليلات التي

أجريت لاحقاً لبيئة عراق ما بعد ٢٠٠٣ ، بدرجة كبيرة ، على تسليط الضوء على تلك المصاعب ، وبينت كيف أن اجتماع حقائق سياسية عراقية – وضمنها الطائفية – مع سوء الإدارة التي أبداها التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية ، أسهم في أن يصبح العراق على شفا حرب أهلية شاملة بحلول منتصف عام ٢٠٠٦ .[١٠]

لا ريب أن بناء الدولة يستند على الدستور حتى يكون مرصوصاً ، فهو الذي يحدد شكل الدولة ونظامها والسلطات العامة فيها واختصاصاتها وعلاقة بعضها بالبعض الآخر . كما انه يبث الحقوق والحريات العامة التي ينعم بها الأفراد . ويسخر الضمانات الفاعلات لحمايتها من التغوّل والتعسف . وعلى هذا فانه يجب أن يأتي ترجمة صادقة للفكرة القانونية السائدة في الدولة والتي قوامها عادات البلد وتقاليده وارثه الحضاري وتطلعاته المستقبلية في العيش الهانئ الرغيد وحسن هذا غرضاً . أما إذا اخفق الدستور في هذا التعبير وجاءت نصوصه متهالكة متناقضة يعروها القصور وينقصها التماسك انعكس ذلك على بناء الدولة فأصبح على شفا جرف هار ولبئس عاقبة الأمور .[١١]

١- المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون أي تفضيل أو تمييز .
٢- اعتراف كل طرف مجتمعي وسياسي بحق الأطراف الأخرى في الوجود واحترام حقوقها وحرياتها .
٣- احتكام كل الأطراف السياسية والمجتمعية إلى صندوق الاقتراع وقبولها بنتائجه .
٤- التداول الدوري والسلمي للسلطة بين كل الأطراف السياسية والمجتمعية وفقا" لنتائج صندوق الاقتراع ونتائجه .
٥- امتناع كل الأطراف السياسية والمجتمعية عن استغلال الاختلافات وحتى الخلافات الدينية والمذهبية في العملية السياسية لما في ذلك من احتمالات تفجر الخلاف ونشوب الصراع ليس بين القوى المختلفة دينيا" أو مذهبيا" بل وحتى بين القوى الموحدة دينيا" أو مذهبيا" لكنها تتبع مرجعيات مختلفة ضمن الاتجاه الواحد .

٦- امتناع كل الأطراف السياسية والمجتمعية عن إدارة العملية السياسية وفقا" لقواعد اللعبة الصفرية التي تجعل علاقة أطرافها صراعا" مصيريا" نتيجته الربح الكامل لطرف على حساب الخسارة الكاملة للطرف الآخر وإخراجه من العملية كليا" وبشكل نهائي أحيانا" . وتأسيس هذه العملية والمشاركة فيها على قواعد التنافس السلمي والتفاوض والتوافق والتنازلات المتبادلة والحلول الوسط التي تجعل خسارة أي طرف جزئية وخروجه مؤقتا" بانتظار ربح قادم وعودة جديدة وإلا فسيكون البديل عوداً غير محمود لكل ما عارضته هذه الأطراف وسعت للتخلص منه من سياسات الحكم الفردي والعقيدة الواحدة والكاملة والمطلقة بكل ما يمهد لها وينتج عنها آليات الاستبداد والتعسف والقمع .

الفصل الاول : طبيعة السلطة والنظام السياسي وخصائصهما قبل العام ٢٠٠٣

المبحث الاول : طبيعة السلطة والنظام السياسي

الدولة والمجتمع عشية غزو العراق

تعرض المجتمع العراقي ، وخصوصا" منذ استيلاء حزب البعث على السلطة في عام ١٩٦٨ ، إلى تأثيرات أحدثت تحولات جذرية . وقد أخذت تلك التحولات أشكالا" عدة متصلة ؛ منها إعادة تنظيم المجتمع على أساس عشائري ، وتنظيم الدولة على أساس عشائري ، وتجزئة المجتمع على يد الدولة ، وإضعاف ركائز المجتمع ، وتقوية النظام من خلال تأثيرات نظام العقوبات .[١٢]

إن الجرح الذي أصاب المجتمع العراقي منذ أن رسخ صدام حسين مركزه في عام ١٩٧٩ ، وبصورة خاصة خلال تسعينيات القرن العشرين – من خلال تصرفات نظام حكم ديكتاتوري رجعي وتعسفي ، وكذلك الآثار المدمرة للعقوبات المفروضة من الأمم المتحدة ، إلى جانب تفكيك الدولة العراقية في عام ٢٠٠٣ – قد أدى إلى أن يصبح الوضع في العراق الآن مختلفا" تماما" عما كان عليه في بداية القرن العشرين ومنتصفه . لذلك لم يعد من الممكن إعادة بناء العراق على النحو الذي كان عليه ؛ لسبب بسيط وهو أن الأجزاء التي

استخدمت في تجميعه أول مرة لم تعد قائمة . إن كل ما يمكن عمله هو إتاحة الفرصة للعراقيين أنفسهم كي يكونوا شيئا" جديدا" ومختلفا" تماما" – سواء من خلال التصميم المدروس أو الحرب الأهلية – أو قيام المجتمع الدولي بالمساعدة على بناء دولة جديدة من لا شئ ، تختلف تماما" عن سابقتها . وتكمن المشكلة بطبيعة الحال في أن البريطانيين الذين بنوا مع حلفائهم العراقيين الدولة في أوائل القرن العشرين كانوا يرسمون على لوحة مجازية " نظيفة " نسبيا" . أما مع وجود دولة ، مر على تأسيسها أكثر من ٨٠ عاما" ، فان البناة الجدد لدولة ما بعد صدام مضطرون للعمل على لوحة تصخب بتركات هذا التاريخ .

طبيعة السلطة والنظام السابقين

ثمة خصائص معينة للبيئة السياسية العراقية ، خلال فترة الحكم السابقة ، جعلت للعنف السياسي الرسمي وغير الرسمي ، موضعاً مهماً في الحياة السياسية العراقية . وإذا كان المقصود بالعنف السياسي ، الاستخدام الفعلي للقوة ، أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو غايات اجتماعية ، لها دلالات ، وأبعاد سياسية يأخذ شكل الاسلوب الفردي أو الجماعي ، السري أو العلني المنظم أو غير المنظم فأن هذا الافتراض المقصود قد حدث .

المبحث الثاني : خصائص السلطة والنظام السياسي

أما أهم الخصائص التي تميّز بها النظام السابق فهي : [١٣]

١- مركزية السلطة السياسية ، وقد تميّزت بمظهرين متكاملين هما : الأول ، تركيز السلطة عسكرياً وسياسياً وأمنياً في شخص رئيس الدولة والحزب . والثاني ، هو الدور المنتظم للجهاز الحزبي والإداري في المجال الاقتصادي ، بعد أن انتزعت الدولة لنفسها (من خلال عائلة وجماعة حاكمة) الدور الرئيس في تسيير معظم المؤسسات الاقتصادية .

٢- عدم إمكانية التداول الديمقراطي للسلطة السياسية، وهذا يعني عدم امتلاك النظام السياسي السابق، لأي قواعد واضحة دستورية أو قانونية، للعمل السياسي، وإنما طغت الاعتبارات الشخصية والقرابية والحزبية.

٣- عدم قدرة السلطة على استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في المجتمع العراقي من غير (المنتمين للحزب) وعدم انشائها المؤسسات السياسية الديمقراطية، القادرة على اشراكهم في اتخاذ القرار وصنع السياسة ذات المساس بحياتهم ومستقبلهم ، الأمر الذي أدى الى أن تفقد قطاعات واسعة من المجتمع الثقة في جدوى ممارسة أي نشاط سياسي في إطار مؤسسات النظام القائمة .

٤- الافراط في رفد وبقوة السياسية عند قمة الهرم السياسي ، واخضاع العراقيون على ذلك املين تحقيق مطامحهم وأهدافهم الاجتماعية والوطنية والقومية . غير إن فشل السلطة ونظامها السياسي في تحقيق أي من المطامح والأهداف قد أدى إلى تعزيز القناعة من قبل المواطن بهذا الفشل ، وبهذا تكون السلطة ونظامها السياسي ، قد مهدت لانهيار نظامها السياسي .

٥- ظلت العلاقة بين المواطن والسلطة بلا تقنين في معظم الاوقات ، وفي الحالات التي قننت فيها العلاقة ، استمر هذا التقنين صورياً لا يحترمه الرئيس أو المقربون منه ، ومن ثم خرقه المواطنون عندما لاحت لهم الفرصة سراً أو علناً ، إذ أدركوا أنهم يمكن أن يفلتوا من عقاب النظام .

٦- ضعف أو تغييب المنافذ الاجتماعية التقليدية (مؤسسات المجتمع المدني) ، ذات الصلة الروحية والاجتماعية بالمواطن ، والتي تمثل أداة التماس لمخاطبة السلطة ، ولم تحل محلها مؤسسات اجتماعية حديثة ، تقوم بالوظيفة الاجتماعية والسياسية نفسها ، لكي تحمي المواطن من غلواء وظلم السلطة . وحتى بعد ظهور التنظيمات والمؤسسات التي أوجدها النظام ، فقد ظلت تعمل في منهاج السلطة ، ومن هنا فان موقف المواطن من النظام وسلطته ، هو موقف الخوف أو الاذعان أو السخط المكتوم ، وهو الامر الذي أظهر لنا الطابع التسلطي للسلطة والنظام .[١٤]

٧- استمرار السلطة في شكلها ومضمونها السابقين ، لم يكن بسبب اعتمادهما على رضا الناس وقناعتهم بها كلية ، بل لإدراك السلطة ، بأن بقائها واستمرارها ،

يتوقفان على تنميتها الدائمة لجهاز القمع (جهاز الغلبة الطبيعية – الدولة) ، أي لقوة القهر المادية والمعنوية (العسكرية والثقافية ...)

وهذا يعني إن السلطة السياسية السابقة ، لم تتأسس على نحو كافٍ ، بمعنى " إن من يحكم يتمتع بقوة فعلية تتجاوز الأطر النظامية القانونية " التي يعمل في ضوئها ، فرئيس الدولة ، مثلاً ، هو نفسه أمين سرّ الحزب ، وهو رئيس مجلس قيادة الثورة ، وكذلك رئيس الوزراء ، وموقعه الفريد هذا يتيح له التدخل المطلق ، سواء في التشريع أو التنفيذ . [١٥] بحيث أصبحت ممارسة السلطة خاضعة لقيود ذاتية وشخصية ، وليست خاضعة للدستور والقوانين . أكثر من ذلك ، فإن ما ورد من نصوص في دستور العام ١٩٧٠ المؤقت قد أعطت الرئيس صلاحيات واسعة لم يتم الاكتفاء بها ، فالخبرة العملية تشير إلى تحول نظام الحكم بالتدريج من التعاون والتوافق في إطار السلطة ، إلى نظام تفويض السلطة ، ثمّ أخيراً إلى حالة تركيز السلطة .[١٦]

وقد نجم عن هذه الخصائص ، بعض الاثار ، التي يمكن الاشارة اليها على الوجه الاتي :

أولاً : إن شخص (الرئيس) متداخل في وعي الجماهير بشخصية الدولة . ولهذا فان الولاء السياسي أصبح ولاء لشخص الرئيس والخلاف معه، هو خلاف مع الدولة والسلطة. يضاف إلى ذلك ، ما تمتعت به السلطة التنفيذية من نفوذ قوي، كونها مجسدة في شخص الرئيس ، وقد عزز هذا التشخيص ، ما أضاف لنفسه من القاب تتصل بهيلمان القيادة وفرعنة السلطة ، وما يصاحبها من الهام وقدرات خاصة إلى حد العظمة والقداسة والارتفاع فوق احتمالات الخطأ .

ثانياً : شعور (الرئيس) بعدم التمتع بالشرعية الحقيقية التي تؤمن له الاستمرار في الحكم قد دفعه للجوء الى الامور الاتية :

١- الاعتماد على علاقات القرابة والتابعين لشخصه لملئ المناصب ذات التأثير السلطوي ليكونوا سنداً فاعلاً له .

٢- إقامة أجهزة قمع متعددة ومتداخلة الاختصاص لمطاردة المعارضين ، أفراداً وجماعات وتنظيمات ، وتصفيتهم كلما استطاع ذلك .

٣- إثارة واستغلال البوادر المستحبة المتصلة بالقابلية لدى المواطن بفكرة السلطة لديه ، والمشكلة في وعيه بسبب جملة العوامل الموضوعية والتاريخية والدينية والاجتماعية الموروثة ، التي كثيراً ما يستمد منها هذا المواطن والسلطة في الوقت نفسه ، اتجاهاتهما الثقافية والسياسية ، وكثيراً ما ينبع منها عدد من القيم والأعراف والقواعد التي تضفي الشرعية على البنيان المركزي للسلطة السياسية .

وهكذا نجد إن شخصية الممارسة السياسية ، وطغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية ، ظاهرة سادت النظام السياسي السابق ، حيث أدت العناصر والولاءات العائلية والعشائرية والقرابية دوراً فاعلاً في عملية اتخاذ القرار وصنعه ، من دون إعطاء أي دور للتنظيمات والمؤسسات فانها ظلت هياكل شكلية ، عاجزة أو غير فاعلة عن القيام بدور حقيقي مؤثر في العملية السياسية .

وقد نتج عن ذلك ، إن القرارات السياسية والاستراتيجية ، التي أتخذت سابقاً ، وذات المساس بحياة الدولة والمجتمع ، قد تمت بعيداً عن الأطر النظامية والدستورية ، الأمر الذي يصعب معه ، على المواطن التنبؤ المسبق بالقرار السياسي المتخذ . ولهذا فان النموذج السائد للحكم (سابقاً) هو نموذج امتلاك السلطة أو امتلاك الدولة (فكرة رب العائلة – الملكية الخاصة) ، فكان الرئيس هو المالك ، بالمعنى القومي والوطني ، وبالمعنى المادي والأدبي .

وخلاصة ما تقدم، إن أبرز ما تميّزت به السلطة العراقية السابقة، ومن خلال نموذجها القيادي عموماً، هو التفرد في ممارسة السلطة وانعدام المشاركة فيها، والقهر الذي مارسته على المجتمع ، وبخاصة المعارضة الوطنية ، الأمر الذي أبعد أي مجال لسلطة ذات طبيعة ديمقراطية – قانونية . كل ذلك هو الذي أدى إلى انهيار النظام وإلى الاحتلال .

الفصل الثاني : بناء الدولة والمجتمع السياسي بعد العام ٢٠٠٣

المبحث الاول: بناء الدولة والمجتمع السياسي

المقصود بالبناء هو بناء الهياكل المؤسسية (الرسمية وغير الرسمية) المؤطرة للمجتمع والمنظمة والمعقلنة لحركته وسلوكه ، ويعني مبدأ البناء كذلك، خلق الشروط الموضوعية الملائمة لنمو هذه الهياكل التي تستطيع أن تستوعب المعارضة والاختلاف في الرؤى والأفكار والسياسات ، على أسس سياسية وعقائدية صريحة وعقلانية، ومن ثم اتاحة الفرصة لتطوير الهياكل المؤسسية للنشاط السياسي والاجتماعي، وفرصة التخلي عن اللجوء الى العصبيات وأشكال التضامن اللاتاريخية التي اضطر مجتمعنا العراقي الى الانطواء عليها بسبب حرمانه من العمل السياسي والاجتماعي الشرعي .[١٧]

بيد أن " تغيير النظام " كان ينطوي منطقياً على مرحلتين ؛ أولاهما إزالة النظام ، وهي المرحلة الأسهل نسبياً كما اتضح لقوات التحالف ، بما تملكه من قوة رهيبة ، أثناء قيامها بغزو العراق وهزيمة الجيش العراقي . أما المرحلة الثانية من تغيير النظام – وهي احلال نظام اخر محله – فقد تبين أنها تنطوي على قدر كبير من المشكلات والمخاطر ايضاً.[١٨] فعقب انهيار الدولة والنظام البعثي – بعد الغزو والاحتلال الامريكي – تفككت عرى المنظومة القسرية ، مع صحوة الإثنيات السياسية المذهبية (سنة وشيعة) ، والدينية (من مسلمين ومسيحيين) ومناطقية على أساس معياري للتوزيعات المذهبية والقومية (العرب والاكراد) ، وساد الارهاب بأشكاله المختلفة ، وتزايدت على نحو مكثف الممارسات والطقوس الدينية المذهبية، وبروز رجال الدين الشيعة والسنة. كما ازدادت عمليات العنف والارهاب المذهبي والديني من المجموعات الراديكالية السنية والشيعية على السواء. وكشف تفكك أواصر الاندماج القسري والتكامل الداخلي، عن الفجوة بين النخبة السياسية الحاكمة في العراق ونزوعها التحديثي ، وكشفت عن انحيازها لقواعد القوة العرقية ، والمذهبية ، والقومية التي تنتمي اليها ، والتي تستند في الوصول الى السلطة والاستمرار فيها . ومن ثم، فقد بات تأسيس تلك

النخبة لـ" شرعيتها العرقية " من التعبير عن مصالح عرقية ضيقة هو السمة الرئيس للممارسة السياسية في العراق حالياً .[١٩]

هذه الهيكلية الجديدة هي التي تضمن أن لا يتحول الانفتاح والتغيير الذي نعيشه منذ العام ٢٠٠٣ ، إلى صراع لا ضابط له أو إلى تنافس غير مقنن كما يفترض هذا البناء المؤسسي تغيير اسلوب العمل مع أشكال المعارضة ونظرة أصحاب الشأن السياسي ، أصحاب السلطة إلى طبيعة وعمل التنظيمات السياسية ودورها الاجتماعي ، وإلى استقلالية الدولة عن أي حزب أو جماعة سياسية ، وترسيخ التعددية في المبدأ والممارسة ، وينبع ذلك من احترام الاراء المختلفة للجماعات والقوى السياسية الاجتماعية ، واطلاق حقوقها وحرياتها في اتخاذ القرار وصنعه ، والتركيز على مساهماتها الايجابية في بناء الدولة والمجتمع .

أيضاً ، إن بناء المجتمع السياسي في العراق يعني زوال مظاهر الاحتلال ، وكل مظاهر وبقايا النظام السياسي السابق ، وتكوين نظام سياسي جديد ، يتعامل مع المطالب المجتمعية والوطنية والقومية بموضوعية ، ويُنتج مصالح جديدة تفترض إعادة توزيع الموارد والثروة الوطنية واقتسامها بما يقلص كثيراً من الفوارق الاقتصادية والمعيشية وبما يقلص وينهي نفوذ ومظاهر قوى الاحتلال .

المبحث الثاني : عملية البناء ومعوقاتها

وعموماً، وبحسب هنتنغتون فان موجة التحول الديمقراطي ترجع الى خمسة اسباب رئيسة هي: [٢٠]

١- مشكلة شرعية النظم الشمولية في عالم حازت فيه مبادئ الديمقراطية قبولاً لدى الجميع .
٢- النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق في الستينيات والذي ارتفعت على اثره مستويات المعيشة والتعليم والطبقة المتوسطة الحضرية في عدة دول .
٣- التغيّرات الحاسمة في عقائد وأنشطة الكنيسة الكاثوليكية وتحولها الى معاداة النزعة الاستبدادية وموالاة الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٤- التغيّرات التي طرأت على عناصر خارجية ، ومنها توجه المجموعة الاوربية إلى توسيع نطاق عضويتها، وما يرتبط بذلك من ضرورة توافر شروط معينة تتعلق بالديمقراطية كأساس لقبول عضوية الدول الراغبة في ذلك ، وتحول الولايات المتحدة إلى دعم حقوق الانسان والديمقراطية في الدول الاخرى ، والتغيير الجذري الذي أحدثه غورباتشوف في اواخر الثمانينيات من القرن الماضي في السياسة السوفيتية .

٥- تداعي الاحداث الذي دعمته وسائل الاتصال الدولية الجديدة ، والتحولات المبكرة التي شهدتها الموجة الثالثة ، مما دفع بنماذج للجهود المتوالية الرامية إلى تغيير الأنظمة في الدول الأخرى .

وهنا لابد من التاكيد على أنه لايصبح مجتمع متعدد التكوين ، فسيفسائيُ الهيئة ، مجتمعاً عصبوياً لمجرّد أنه يزدحم بجماعات اجتماعية فرعية (دون وطنية) تعرّف نفسها كوحداتٍ مختلفة عن غيرها بالدين أو المذهب أو الإثنية أو روابط القرابة ، وإنما هو يصبح كذلك – أي مجتمعاً عصبوياً – حين تتحول تلك الجماعات إلى كيانات ذات طبيعة مؤسّسية : إلى كيانات طائفية مغلقة تمثّل بالنسبة إليها وحدات عضوية نهائية في مقابل غيرها على صعيد وعيها بذاتها ، وإلى وحداتٍ مغلقة مكتفية بذاتها من خلال ما تستقل به لنفسها من مؤسسات خاصة (تعليمية ، ودينية ، ومذهبية ، واجتماعية ...) على صعيد إدارة شؤونها. نحن هنا أمام حالة من حالات اندفاعة العصبيات الأهلية نحو التمأسُس في أطر مغلقة خصوصية وغير عامة؛ أي أمام شكلٍ من أشكال إنشاء مجتمع فرعيّ داخل المجتمع ودولةٍ صغرى داخل الدولة! وهي حالة يمتنع معها قيام مجتمع وطني ودولةٍ وطنية جامعة .[٢١]

ويمكن القول ، ان البيئة السياسية العراقية الحالية تتواجد فيها جميع التيارات والقوى السياسية والحزبية بكل صورها واشكالها من دينية وعلمانية وقومية ويسارية ... تمرُ بمحاولات وطروحات تهدف الى تحدي هيمنتها الكاملة على مجمل حركة المجتمع في ظل مشاريع سياسية وايديولوجية متعددة متناقضة يمر كل منها بمشكلات حادة نتيجة الظرف السياسي الصعب

للعراق على المستوى الداخلي والخارجي ، وفي ظل وجود ارث للقوى المحتلة مؤثرة في السيادة العراقية . هذا فضلاً عن أنه قد تم وضع الدستور من قبل مجموعات تضع هويتها الطائفية في المقام الأول ، ولا تعد المصالح " العراقية " المستقلة عن المواقف الجهوية ، من بين أولوياتها لذلك ، فقد كانت مسودة الدستور عبارة عن " خلطة " غريبة تحفل بمختلف الوعود لصالح مختلف المجموعات من دون ارضاء مجموعة بعينها ، مما أدى إلى إصابة الجميع بخيبة الأمل ، وإلى مرور العديد من السياقات المبهمة التي طالما استعصت على من سعوا لتفسيرها لاحقاً .[٢٢]

جميع القوى السياسية بما فيها ، قوى مجلس الحكم انذاك لم يكن لديها تصور واضح وبرنامج واضح للمستقبل ، ومما زاد الأمر سوءاً هو ترك سلطة الائتلاف المؤقتة للحكومة المؤقتة وضعاً انتقلت فيه السلطة بصورة فوضوية إلى القوى المحلية ، وأصبحت المليشيات فيه هي القوى المهيمنة التي تملي العمل الاجتماعي ، وازدهرت فيه تشكيلة من الحركات التمردية ، وهو الوضع نفسه تقريباً السائد في الدول الفاشلة [٢٣]، وإن اقتنعوا ببعض المشاريع منها على سبيل المثال الفيدرالية ، والتعددية ، والديمقراطية .

من ناحية يقف المشروع الاسلامي المتعدد القوى ، والذي استطاع أن يجذب اليه جماهير متعددة نتيجة خيبة أملها في المشروع السلطوي السابق الذي عجز عن اشباع حاجاتها الاساسية المادية والروحية ، غير أن أزمته تتمثل في عمومية طروحاته ، وعجزه عن بلورة برنامج متكامل متميز عن برنامج المشروع السلطوي السابق ، فضلاً عن تخاذ بعض فصائله التطرف والعنف سبيلاً لمواجهة قوى ما بعد التغيير وقوى الاحتلال انذاك .

ثم هناك المشروع العلماني الليبرالي لبعض القوى الذي يطرح نفسه بديلاً عن المشروع السلطوي السابق والتركيز التقليدي على الدستورية والتعددية والحريات العامة بغير طرح واضح لسياسة اجتماعية بديلة وفاعلة لممارسة السلطة ، وهو لم يستطع حتى الان أن يجذب اليه قطاعات واسعة وفاعلة من المجتمع .

وهناك المشروع اليساري – الحزب الشيوعي – وهو مشروع مشغول الان باعادة صياغة طروحاته ومواقفه من المسائل القومية ، الفيدرالية ، والدينية ، وبالبحث عن وضعه وعزلته عن المجتمع بسبب ما تعرض اليه سابقاً . وإذا كان الحزب الشيوعي العراقي لم يطور فكره باتجاه تأصيل وبلورة رؤية نظرية جديدة تضع قضية انجاز الثورة الديمقراطية وبناء المجتمع المدني الجديد [٢٤]. فقد ظلّ عاجزاً على الاستقطاب .

وأخيراً هناك المشروع القومي الذي تتمثل أزمته بمقابلة صعود المشروع الاسلامي على حسابه وفي جهوده ، وعجزه عن تحديد فكره ، وربما في تجاهله القديم لحيوية موضوع الديمقراطية بحكم تركيزه الشديد على الوحدة وبغير أن يحدد المضمون السياسي لدولة الوحدة فقد تردد قبول فكرة التعددية السياسية .

ويُعد الفساد السياسي واحد من ابرز التحديات التي تواجه عملية البناء في العراق ، والذي استشرى بطريقة أثرت في بناء المجتمع السياسي ، وارتبط بشكل عضوي بظهور الدولة التسلطية ، التي تمارس الاحتكار الأعمى والفعّال لمصادر الثروة والقوة للنخبة الحاكمة ، سواء كانت هذه النخبة ، عائلة أو حزب شمولي مهيمن ، أو طائفة ادعت لنفسها أنها حاملة راية العصرنة السياسية ، والعلمنة ، أو الاثنين معاً ، أو العسكرة ، حيث أن الفساد شديد اللصوق بغياب كل أشكال المشاركة السياسية للمواطنين . وهو يعكس أيضاً مدى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة للدولة كإحدى مرتكزات الديمقراطية ، وهو يعني الكسب غير المشروع أثناء العمل السياسي الذي يقود إلى مراكمة الثورات والانتقال السريع من الفقر إلى الثراء ، ومن عمل إلى اخر، من جانب الفئات الحاكمة وبواطنها .[٢٥]

وإذا سلمنا بذلك فان الازمات السياسية الناجمة عن الفساد تترك أثراً سيئاً في البنيان الاجتماعي ، لاسيما إذا ما علمنا أنه عند أية أزمة سياسية ، يتصدّع البنيان الاجتماعي ويدّب فيه الشرخ والانشقاق ، وقد تأخذه ديناميات الانقسام إلى صدام مُعلّن أو مُضمر تتواجه فيه جماعات اجتماعية تبدأ في التعبير عن خلافاتها بمفرداتٍ سياسية قبل أن تفصح عن مخزونها العصبويّ ! وعند أيّ انقسام اجتماعي أو صدام أهليّ يشهده المجتمع ، تبدأ

الدولة في فقدان سلطانها السياسي وتستفحل أزمتُها وتفقد تماسكها ووظائفها ، وقد تنهار ككيانية جامعة أو تتذرّر في صورة سلطات أهلية (ومليشياوية) تنتزعها العصبيّات (الجماعات الأهلية) من الدولة ومن بقايا أجهزتها .[٢٦]

بالمقابل، استخدمت الدمقرطة الأمريكية عبر الغزو اسلوب التعيّن والتوظيف على نطاق واسع من بين النخب العراقية المنفية التي كان تعاون أفرادها ضرورياً لتشريع الاحتلال . لقد فعلت الولايات المتحدة ذلك بالرغم من علمها التام بأن الكثير منهم إنما كانت تحرّكه مصالحه الخاصة، أو مصالح أخرى إثنية، طائفية، أو قبلية. وعليه، كانت عملية الدمقرطة الأمريكية، بمعنى ما، الرابط الوحيد الذي جمع هذه الثقافات الانقسامية وشبه السياسية.[٢٧]

وبحسب أحد الكتاب فان بناء الديمقراطية في العراق كان في الواقع " عملية فوضوية ".[٢٨]

اذا كانت هذه حالة المناخ السياسي العراقي بما يتضمنه من مشاريع متنافسة وغير متكاملة فلعل من بين الجوانب الايجابية في هذه الحالة التي تبدو ضبابية في مجملها إن قوى المجتمع أدركت وتدرك صعوبة موقفها في تغيير الواقع السياسي والاجتماعي العراقي بالمنطلقات النظرية التي تصدر عنها وبالوسائل الضعيفة التي تتبعها فقط إذاً عليها أن تقوم بعملية تفعيل وإعادة ترتيب قواها وسياساتها نحو اقامة حوار ديمقراطي بينها من شأنه أن يقرب وينهي مرحلة حالة عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي ، غير أن ذلك لابد أن يسبقه تحديد واضح لنوع النظام السياسي ، و وسائل تحقيقه ، وذلك من خلال الوثيقة الدستورية والمؤسسات الديمقراطية .

تمثل الشرعية الوطنية في الوقت الحاضر – وفي طبيعتها العسكرية اعتماد (القوة) – عائقاً حقيقياً أمام إمكانية البناء الديمقراطي لمجتمع سياسي عراقي جديد .

الفصل الثالث : اليات البناء السياسي ومحدداتها للدولة والمجتمع في العراق

المبحث الاول : اليات البناء السياسي للدولة

يعاني المجتمع العصبوي ، إذن ، من عُسرٍ حادّ في الاندماج بين جماعاته على النحو الذي يتضاءل فيه الاعتصاب لعلاقاتٍ غير عامة إلى حدود الزوال والانمحاء ، أي حيثُ تقوم

علاقات المواطنة والولاء للكيان والدولة مقام أي علاقةٍ أو ولاءٍ فرعيين . وليس هذا العُسر الحادّ (في الاندماج الاجتماعي) ممّا يتحمل المجتمع الأهلي (العصبوي) مسؤوليته على نحوٍ رئيسٍ ومباشر ، وإنما هو من نتائج عجز الدولة نفسها عن توليد دينامية توحيدٍ وتجانس في النسيج الاجتماعي ينشأ عنها ذلك الاندماج الاجتماعي وتتفكك بها الروابط والأطر التقليدية العصبوية . وهو عجز يُردُّ إلى غياب مشروع سياسيّ وطني لدى النخبة الحاكمة في الدولة ؛ أي إلى مشروع يقود إلى تكوين مجتمع سياسيّ ومجتمع مدني حديثين .[٢٩]

إن الية البناء السياسي ، باتت تفرض نفسها كآلية حاكمة وناظمة لمسار التطور والاشتغال في الحقل السياسي داخل العراق (ما بعد العام ٢٠٠٣) ، غير إن بناء الوضع السياسي الشرعي وبناء الديمقراطية ، يتطلب أولاً وقبل أي شئ شروطاً محددة هي :[٣٠]

١- يتولى من يمارسون الحكم مستقبلاً القيام بعملية البناء هذه ، في هذه الحالة ، سيكون عليهم أن يتنازلوا من البداية عن كل أوجه التسلط غير المبررة ديمقراطياً ، وبطيب خاطر ، ويجب أن يعرفوا ، أيضاً ان هذا الامر يتطلب وجود ومعايشة أو مشاركة قوى سياسية واجتماعية أخرى فاعلة في المجتمع ، قادرة هي الاخرى على المساهمة والمشاركة في اتخاذ القرار (أياً كانت طبيعة هذا القرار) ، وقادرة على فرض وممارسة الديمقراطية ، والحفاظ عليها والحيلولة دون قيام أي نوع اخر من الحكم الفردي اللاديمقراطي . ومن الناحية المبدئية والواقعية .. ربما يثير ذلك جملة من التخوفات والتساؤلات ذات الطابع الحرج وهم يمارسون الحكم ، غير أن الديمقراطية ، بقدر ما هي ضرورة ومقوم لأي نظام سياسي عصري ، يجب أن ينظر اليها ، لا من إمكانية ممارستها ، بل من ضرورة ارساء أسسها وإقرار الياتها والعمل بها ، بوصفها الاطار الضروري لتمكين الحكام والمعارضة معاً من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم وممارستهم السياسية .

٢- القبول بشروط العملية الديمقراطية ، وهنا ستكون الديمقراطية من مسؤولية القوى السياسية والاجتماعية ، كما هي مسؤولية الحكام والقائمين على السلطة .

فالديمقراطية لم تعد تعني ممارسة السلطة ، بشكل أو باخر ، من قبل المجموع أي الشعب ، بقدر ما هي فلسفة ونظم وايديولوجية ، همّها الفرد وحريته بالدرجة الاولى [31]، هذا الانحياز للديمقراطية من أجل بناء المجتمع السياسي العراقي ، سلطة وأحزاباً ومجتمعاً ، يذهب إلى رؤيتها في إطار أقل طموحاً وأكثر واقعية ، وأقرب إلى ما يفهم منها أغلب الناس اليوم ، فالديمقراطية المراد لها أن تكون في بلدنا ، ليست الحرية ولا المساواة ، وإنما ما يحقق الحرية والمساواة ، " الحرية بعدها المكنة التي تعود لكل انسان ، لكي يتصرّف وفق ما يقرّر ، دون أن يخضع لأي ارغام ، غير ذلك الضروري لضمان حرية الاخرين " [32]، انها تتعلق أساساً بمسألة السلطة ، وقضية الدولة وطبيعتها ، بقدر ما يمكن فصل هذه المسألة عن باقي المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، فهذا لا يعني إنها مفصولة كلياً ، فمن الأفضل رؤية الديمقراطية من زاوية تنظيم السلطة ، والدولة بحسب قانون تجمع عليه الأغلبية لاتفاقه مع مفاهيمها وأهدافها يتيح تداول السلطة بين الاطراف الاجتماعية والسياسية من دون قوة وقهر ، ويسمح بممارستها ضمن قانون ، وهذا هدف يمكن الاقتراب منه من أجل تحقيق شرعية السلطة والنظام . " وبالنسبة لفكرة الرضا كأساس للخضوع للسلطة ، فأنه شرط لازم تحتاج اليه السلطة فهو الاساس الأول لكل شرعية ، كما أنه شرط لازم افاعلية السلطة ، فحتى الإجبار المادي الذي تملكه السلطة وتمارسه لا يستغني عن قدر من الرضا" .[33]

٣- الحاجة الى دولة قوية متماسكة ، إن أي تغيير لتحقيق الديمقراطية ، لابد أن يأخذ في اعتباره ، علاقتها العضوية بطبيعة الدولة ومستوى نموها ودرجة استعدادها لذلك ، وهكذا نجد إن الوضع السياسي العراقي الحالي ، بين الدولة والديمقراطية يتنازعه اعتباران متعارضان ومتناقضان هما :[34]

أ- الاعتبار الموضوعي : ويتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها في هذه المرحلة ، بوصف ذلك من الاسبقيات .

ب- الاعتبار الذاتي : ويتعلق بالرغبة الجادة والمخلصة في تحسين الأوضاع السياسية – وتحقيق درجة معقولة من الحرية والممارسة الديمقراطية .

والإشكالية (التي يمكن أن تواجه القوى السياسية والاجتماعية العراقية المختلفة) ، هي إن كيان الدولة القائم، الذي سيظل لمدة منظورة قائمة مؤثراً وفاعلاً ، ربما لا يحتمل التعددية والديمقراطية ، لأن التعدديات العصبية المترسبة في البيئة الاجتماعية العراقية ربما لم تنصهر بسهولة وسرعة في الدولة العراقية (ما بعد العام ٢٠٠٣)، وقد تحتاج إلى وقت كي تذوب وتلين أمام العمل الديمقراطي الرصين ، كما يمكن لهذا النوع من التعدديات أن يحل محل التعددية الديمقراطية ، بشكل يتجاوزها إلى ما يشبه الصراع والعنف . " لم يكن من المفاجئ أن تتحول الحياة السياسية في العراق من أساسها الأيديولوجي تحت حكم صدام إلى أساس مصالحي وطائفي بعد سقوطه " [٣٥].

وقبل قرون شخص (ابن خلدون) هذه الظاهرة بالقول : (إن الاوطان الكثيرة العصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة) فكيف يمكن ممارسة الحرية والديمقراطية من دون دولة توفر لها الحماية اللازمة ؟ فإذا كانت الدولة بلا حرية ضعيفة متداعية فان الوجه الاخر للمسألة هو أن الحرية خارج الدولة طوبى خادعة .

٤- وهذا يتطلب من القائمين على السلطة في العراق بالضرورة إدخال عنصر الحرية في معادلة البناء المؤسسي المنشود للدولة فلا مهرب إذا للحرية من العودة إلى حقيقة الدولة وواقعها . كيف يستطيع الفكر السياسي العراقي في المستقبل المنظور – سلطة ومعارضة – من إقامة هذه المعادلة الدقيقة والصعبة في الواقع الفعلي في ضوء الاشكالية التاريخية الراهنة بين الضرورتين الديمقراطية والدولة لغرض بناء مجتمع سياسي شرعي في المستقبل ، يرتكز على مسألتين اساسيتين هما المشاركة والتوازن .

قاعدة المشاركة: ويقصد بهذه القاعدة أن السلطة تصبح تعبيراً عن إرادة مشتركة بين كافة القوى في المجتمع، سواء كان ذلك يتعلق بوجودها ، حيث يتم تشكيلها بناء على هذه الارادة

وتمثيلها ، أو تعلّق بحركتها وممارستها ، حيث تسهم القوى المختلفة في عملية صنع السياسة العامة بشكلٍ أو باخر ، وبدرجة أو بأخرى.[٣٦]

ويجب أن يكون ذلك استناداً الى قاعدة التوازن : ولتحديد معنى هذه القاعدة فإنه يمكن النظر إليها من زاويتين ، هما : [٣٧]

أولاً : التوازن كتعبير عن الحل الوسط ، أو نقطة الوسط بين طرفين أو أكثر .

ثانياً : التوازن كتعبير عن حالة التفاعل بين طرفين وأكثر في اتجاه هدف مشترك ، وضمن قاعدة هي أشبه ما تكون قاعدة تقسيم العمل المنظم والمنسق .

الزاوية الأولى : ترتبط عادة بتوفير الاتفاق حول الحدود الدنيا للإنجاز ، حيث لابد لكل طرف من تقديم تنازلات معينة ليلتقي عند نقطة الوسط مع الأطراف الأخرى ، الأمر الذي يسم حالة التوازن بقدر من السكونية والمحاكاة .

أما الزاوية الثانية ، فتتعدى ذلك ربما إلى الحدود العليا وقد يزيد ، وذلك طبقاً لدرجة الرشد والإنسجام في عملية التفاعل الحاصلة ، والتوازن في هذه الحالة يكون توازناً ديناميكياً لا يتحدد بنقطة معينة ، بل بمجال واسع وسريع التغيّر والتطوّر .

ولبحث أهمية هذه القاعدة وتكييفاتها بالنسبة لموضوع السلطة ، فإنه لا بد أن ننظر للسلطة من ناحيتين ، هما: [٣٨]

١- السلطة كتعبير عن حل وسط ، حيث تأتي كتوفيق بين بعض القوى أو الشروط ، في محاولة لأخذ بعض العناصر من هذه وبعض العناصر من هذه وبعض العناصر من تلك وتقديم صياغة وسطية .

٢- السلطة كتعبير عن تفاعل بين القوى والشروط المختلفة المؤثرة في المجال السياسي أو الواقعة فيه .

المبحث الثاني: اليات البناء السياسي للمجتمع

المجتمع المحلي والمجتمع كلاهما ليسا مجرد حقائق بيولوجية ، وإنما حقائق اجتماعية اخلاقية وانسانية. ولكن المجتمع المحلي في الأكثر من عمل الطبيعة وأكثر اتصالاً بالناحية البيولوجية.

أما المجتمع فهو في الأكثر من صنع العقل وأكثر اتصالاً بالخصائص الفكرية والروحية للإنسان. ولا يتفق جوهرهما الاجتماعي الذاتي ولا خصائصهما ولا مجالات الادراك فيهما.[٣٩]
تعترف الفلسفة الديمقراطية بالحقيقة الاساسية وهي أن سلطة الحكام من حق الشعب في أن يحكم نفسه وهو حق ثابت لديه لا ينتزع منه . وهذه الحقيقة الاساسية تلقى ، في النظام الديمقراطي ، تعبيراً خاصاً في قانون تكوين الكيان السياسي . فالسلطة المستمدة من الشعب ترتفع من قاعدة الكيان السياسي إلى قمته ، ويمارس الأفراد السلطة لأنهم حصلوا عليها من الشعب ، ضمن حدود معينة ، وبالتناوب ، لذلك فان ممارستهم للسلطة تخضع لاشراف الشعب .[٤٠]

ونعرف أن الحكومة الديمقراطية الحديثة قد بذلت جهداً في مسار بناء شكل وطني معين . واستدعى تأسيس الاستقلال السياسي إلى بناء كيان سياسي منظم على أساس الإرادة العامة والمشتركة التي لا تسمح فقط بإعادة تعريف مصطلحات المواطنة – وذلك بافتراض أن الإذعان للقانون في حد ذاته انعتاق وتحرير – ولكن ، في الوقت نفسه ، بتشجيع اختيار ، مبدأ الانسجام الاجتماعي والسياسي . ذلك ، أن السبيل إلى بناء وحدة الكيان السياسي هو – إلى حد ما – نفسه الذي يؤدي إلى وحدة الكيان الاجتماعي بل يفرضان معاً كشرطين لتحقيق المواطنة الديمقراطية .[٤١]

لا يولد إنسان ويحمل معه التزاماً ما تجاه كيانه المجتمعي أو لصالحه . فكل منا يجب أن يتعلم ذلك في عملية يمكن أن نطلق عليها " ثقافة سياسية " ، كما لا يصح بأي حال من الأحوال أن نقصر ذلك الأمر على حصة مدرسية ، لأن الثقافة السياسية تتطلب ما هو أكثر من مجرد علم ، وهو الأداء العملي لها بدرجة كافية ، وفي حالة الديمقراطية الليبرالية لا ينبغي أن نتعرف عليها فقط ، بل أن نقّر بصحتها.[٤٢]

الثقافة السياسية وبناء المجتمع السياسي في العراق

تأسست الدول – الأمم بإدماج مجموعات متمايزة ثقافياً . وقد عرف هذا الإدماج درجات متفاوتة تتراوح بين الإدماج الكلي والإدماج الجزئي . ومهما كان ، فبغض النظر عن

صيرورات التأسيسات هذه التي تعرف في اللغة الانكليزية بإسم " بناء الدولة – الأمة . تبقى هناك خصوصيات جهوية يمكن أن يؤدي البعض منها إلى حد الاعتراف بهويتها بل المطالبة بالحكم الذاتي .

بالفعل ، فإن عدد المجموعات الاثن – ثقافية يتجاوز بشكل واضح عدد الدول – الأمم ، ونحصي اليوم ما يزيد عن ١٩٠ دولة – أمة ذات سيادة في مقابل ٥٠٠٠ مجموعة إثنية تتكلم كل واحدة لغتها الخاصة تنتمي إلى ٦٠٠ مجموعة لغوية . وتقر هذه الملاحظة البسيطة على الصعيد العالمي ، بأهمية التنوع .[٤٣]

أمام هذا التنوع نجد ، في المقابل ، اتجاهات عالمية تميل نحو الانسجام الثقافي الذي يتجسد من خلال تبني اللغة الانكليزية كلغة سائدة . ولكن دور العولمة لا يختزل في هذا الانسجام النسبي . فقد أدت في الوقت نفسه الى وعي حاد باختلافاتنا الثقافية وساهمت بالتالي في تحقيق الاستقلال الاقتصادي . وفي هذا الاطار ، يمكن إعادة موقعة الحاجة إلى ضرورة حماية التنوع الثقافي في العالم . وقد توصلت الأغلبية الساحقة ، خلال الدورة (٣٣) للمؤتمر العام لليونسكو بباريس في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٠٥ إلى اتفاق حول حماية وتشجيع التنوع الثقافي . وقد كان من بين أهداف هذه الاتفاقية وضع الاليات القانونية للإعلان العالمي لليونسكو حول التنوع الثقافي . وقد تم تبني ذلك بالإجماع في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ ، وتهدف هذه الاتفاقية ، في الأساس ، إلى حماية التراث المرتبط بهذا التنوع الثقافي .[٤٤]

منذ تحوّل مدلول التسامح من الصبر على المكاره إلى تحمل ومكابدة الاختلاف ، فقد ارتبط التسامح بطريقة تتسم بالكفاءة والجدارة بالتعددية ، وأيضاً بالنسبية . فحيثما تغيب التعددية المجتمعية أو تسود نسبية مطلقة ، نجد أن التسامح الأخلاقي في المجتمع يفقد موضوعه ولا داع له . فإذا اعتنق جميع البشر على سبيل المثال ديانة بعينها أو انتموا إلى مذهب واحد ، فليس هناك حاجة إلى تسامح ديني ، وإذا اتخذ الجميع أسلوب حياة موحداً ، فليست هناك ضرورة إلى تسامح اجتماعي .[٤٥]

عن تحقيق هذا الامر يتطلب إضافة إلى ما تقدم من شروط (كضرورة وجود دولة قوية) قيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة والقوى السياسية والاجتماعية والمعارضة (الجديدة) على حد سواء يسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع (وليست تلك الثقافة الجديدة التي تعني ثقافة الانتقال) الديمقراطي ذاته، وتعبر هذه الثقافة عن نفسها من خلال منحيين هما :[٤٦] الاول ، تصور عملية الصراع السياسي بوصفها منافسة اجتماعية سلمية تقوم على مبادئ التوافق والتراضي بين السلطة والمعارضة إذ يحرر مفهوم السياسة من ممارستها العنف ويعيد تعريف السياسة كمنافسة مدنية من أجل تحصيل الحقوق وادارة التوازن بين المصالح . الثاني : تعد فيه الثقافة السياسية مراجعة تقاليدها التسلطية والشمولية كي تتحلى بقيم العدالة في توزيع السلطة .

إذاً الثقافة السياسية الجديدة التي تفرضها عملية البناء السياسي هي الثقافة التي تحل محل النزعة النسبية في وعي السياسة ، والمجال السياسي محل النزعة الشمولية ، ويحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتفاظ والإلغاء فيفتح المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة .

يدخل التعدد الثقافي في إطار التصور المرتبط بالإدماج ، بحيث يكون من واجب الدولة الديمقراطية " الاعتراف " من جهة ، بتعدد المجموعات الإثن–ثقافية التي تساهم بشكل دال في تكوين ساكنتها ؛ والبحث من جهة ثانية على ملائمة ، في حدود الإمكانات المتوفرة ، هذا التنوع الثقافي وذلك على أسسٍ منطقية و واضحة . ويتخلى التصور المرتبط بالتعدد الثقافي عن وجهة النظر التي تقر بالتذويب الذي يتأسس على مبدأ اختلاف التعامل مع " الاعتراف " بالمفهوم الضيق لفهم الاختلاف .

وتأسس مذهب التعدد الثقافي ابتداءاً من الستينيات في إطار الامتداد الذي عرفته الدينامية الديمقراطية بالشكل الذي تمارس به في الدول التي تشكل محطة للمهاجرين مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا . ولم يكن صعود مد التعدد الثقافي وانتشاره دفاعياً فحسب ، ولكنه يستلهم حضوره من خلال تقوية وتعميق الدينامية الليبرالية والديمقراطية .[٤٧]

ويعني ذلك ان في مضمون الثقافة السياسية النظري مفهوماً مركزياً تأسيسياً للسياسة والسلطة . ومفهوم السياسة والسلطة بهذا المسعى يُعيد تعريف الشرعية السياسية بوصفها تلك التي تحصل برضا الشعب وحرية اختياره حيث هو مصدر السلطة والتشريع في النظام السياسي الجديد ، وليس بوصفها حاصل امتياز ما : عرقي أو قومي أو ايديولوجي .

وإذا كان ذلك ما يصح افتراضه – كما يقال – على المجتمعات التي نضجت فيها العملية السياسية ، مما لا يصح افتراضه في حالة المجتمع العراقي ، ومنها (العراق) شديد التأخر في ميكانيزما السياسة شديد التخلف في بناء السلطة فيه .

فالحال غير ذلك ، إذ هناك من الاسباب الموضوعية الحاملة على الاعتقاد إن هذا الانتقال للبناء السياسي الديمقراطي ليس مجرد ضرورة اليوم فحسب بل امكانية واقعية بالنسبة للعراق وتتوزع تلك الاسباب بين اسباب سياسية وأخرى اجتماعية وثالثة عالمية وأخرى ثقافية .

الخاتمة :

على هذا الاساس ان الية البناء السياسي يجب أن تكون الية صناعة الشرعية الديمقراطية الدستورية للسلطة ونظامها السياسي . كما ان لا مجال لوعي امكانية البناء السياسي الحقيقي للمجتمع السياسي العراقي ، دون أن يتمتع النظام السياسي وسلطته بقدر ما من الرضا العام يفرض على المعارضة المتوقعة والمحتملة قبول توافق سياسي مع السلطة الوطنية ، ولا مجال لافتراض إمكانية قيام مثل هذا البناء في غياب اجراءات مادية فعلية

وتضعنا هذه الجدلية أمام حقيقة سياسية لا سبيل إلى تجاهلها وهي أن عملية بناء المجتمع السياسي محكومة بان تكون محط توافق اجتماعي سياسي حتى تصير ممكنة مثلما هي مدعوّة إلى أن تصير استراتيجية كاملة لكل قوى المجتمع السياسي .

إذاً تبدو الحاجة ضرورية في الوقت الحاضر إلى إعادة وعي خيار بناء المجتمع السياسي الديمقراطي على نحو جديد ، بوصفه مخرجاً للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة .

The Philosophy of Governance: Building the Political Community of Iraq Beyond 2003

Dr.khamees hazam wali

Abstract:

Governance is an important cornerstone of building a political society because it is the way the political system and political authority are guided by official documents, especially the constitution, decisions, and laws, in the administration of government. These methods vary and thus the philosophy of governance from one state to another. Since 2003, Iraq has adopted a philosophy of governance different from the one it had before 2003, especially with regard to a fundamental and central issue: the transition from a society based on unilateralism to a pluralistic, rule-based society.

الهوامش

[١] أندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، ترجمة : علي مقلد واخرون ، الجزء الأول ، ط٢ ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢٤ .

[٢] دنيس روس ، فن الحكم : كيف تستعد أميركا مكانتها في العالم ، ترجمة : هاري تابري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٦ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

[٤] دنيس روس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ .

[٥] المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

[٦] أندريه هوريو ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٣٠-٢٣١ .

[7] نقلا" عن ، جعفر شيخ إدريس (تلخيص) ، فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة : الحكم والنظام العالمي في القرن الواحد والعشرين على الرابط : www.islamdaily.org/ar/scholars/5425.article.htm

[8] يتطلب الحكم الرشيد وجود آليات بين المواطن والدولة للتفاعل تضمن التزام أجهزة الدولة في تعاملها مع المواطنين بحكم القانون وحرية الرأي والتعبير وبحماية حقوق المواطنين وحقوق الملكية ،كما تكفل للمواطنين سبل المساهمة الفعلية والمؤثرة في إدارة مؤسسات الدولة وتوجيه اهتماماتها وسياساتها ، وهو ما يتم أما من خلال المساهمات الفردية أو من خلال الشركات والجمعيات والنقابات المهنية وسواها من الكيانات التي قد ينشئها المواطنون في هذا المجال . ينظر : جورج العبد " العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية " ، في : مجموعة باحثين ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٢١٥ .

[9] مهدي الحافظ ، " الإطار ألمفاهيمي لبناء الدولة " ، في مجموعة باحثين ، بناء الدولة ، المؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة ٢٠١٢ ، ص ، ب .

[10] جاريث ستانسفيلد ، العراق : الشعب والتاريخ والسياسة ، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص ٢١٨ .

[11] غازي فيصل مهدي، "بناء الدولة في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥"، بيت الحكمة ... مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

[12] جاريث ستانسفيلد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٢ .

[13] خميس حزام والي ، اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية مع إشارة إلى تجربة الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ،ص ص ٧٣٠٧٤.

[14] بخصوص التاطير النظري للعنف ينظر : مُحَمَّد سعد أبو عامود ، العنف السياسي في الحياة السياسية العربية المعاصرة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٤٠) ، بيروت ، تشرين الاول / أكتوبر ١٩٩٠ ، ص ص ٩-١٠.

[15] سعد ناجي جواد ، " الحالة العراقية " ، في : نيفين مسعد (تحرير وتنسيق) ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠ ، ص ٣٢٧.

[16] سعد ناجي جواد ، المصدر نفسه ، ص ص ٣٣١-٣٣٢ .

[17] برهان غليون واخرون ، حول الخيار الديمقراطي : دراسة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٥٧-١٥٨.

[18] جاريث ستانسفيلد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٥ .

[19] نبيل عبد الفتاح ، " انتفاضة الإثنيات : أزمات الاندماج القومي ونزعات الهويات بعد الثورات العربية " ، (تحولات استراتيجية) ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٩٣)، القاهرة ، تموز / يوليو ٢٠١٣ ، ص ص ١٥-١٦ .

[20] نقلاً عن : مُحَمَّد سعد أبو عامود ، الرأي العام والتحول الديمقراطي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٠ ، ص ص ١٦٠-١٦١ .

[21] عبد الإله بلقزيز ، الدولة والمجتمع : جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٢ .

[22] جاريث ستانسفيلد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

[23] المصدر نفسه ، ص ١٩٣ .

[٢٤] توفيق المديني ، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٧ ، ص ٤٧٩ .

[٢٥] توفيق المديني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١٥ .

[٢٦] عبد الإله بلقزيز ، الدولة والمجتمع : جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٧ .

[٢٧] العربي صدّيقي ، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية : انتخابات بدون ديمقراطية ، ترجمة : مُحَمَّد شيّا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠، ص٢٧٧.

[٢٨] المصدر نفسه ، ص ٢٧٢ .

[٢٩] عبد الإله بلقزيز ، الدولة والمجتمع : جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

[٣٠] مُحَمَّد جابر الانصاري ، " الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٠٣) ، بيروت ، كانون الثاني / يناير ١٩٩٦ ،ص ص ٦ – ٧ .

[٣١] منذر الشاوي ، الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية : الفكرة الديموقراطية ، ط٢ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١١٥ .

[٣٢] منذر الشاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤١ .

[٣٣] مُحَمَّد سعد أبو عامود ، الرأي العام والتحول الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣ .

[٣٤] مُحَمَّد جابر الانصاري ، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩.

[٣٥] جاريث ستانسفيلد ، مصدر سبق ذكره ص ١٨٦ .

[٣٦] عبد المعطي مُحَمَّد عسّاف ، مقدمة الى علم السياسة ، ط٢ ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٩٨٧ ، ص ١٥٠ .

[٣٧] المصدر نفسه ، ص ١٥٢

[٣٨] المصدر نفسه ، ص١٥٣ .

[٣٩] جاك ماريتان ، الفرد والدولة ، ترجمة : عبد الله أمين ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص ٢٠ .

[٤٠] المصدر نفسه ، ص ص ١٥١–١٥٢ .

[٤١] المصدر نفسه ، ص ص ٥–٦ .

[٤٢] أوتفريد هوفه ، مواطن الاقتصاد – مواطن الدولة – المواطن العالمي : الأخلاق السياسية في عصر العولمة ، ترجمة : عبد الحميد مرزوق ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١١٥ .

[٤٣] باتريك سافيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣.

[٤٤] المصدر نفسه ، ص ١٤.

[٤٥] أوتفريد هوفه ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

[٤٦] للمزيد بخصوص ذلك ينظر : مُحَمَّد عابد الجابري ، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي ، ط٤ ، الدار البيضاء ، دار النشر المغربية ، ١٩٨٤ ، ص ٢٧١ وما بعدها .

[٤٧] باتريك سافيدان ، الدولة والتعدد الثقافي ، ترجمة : المصطفى حسوني ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠١١ ، ص ١٥.